The Impact of the Economic Factor on Turkish-Iraqi Political Relations within the Framework of Interdependence Theory

Maria Bilal*
Dr. Afif Haidar**
Dr. Shadi Sheheilah***

(Received 1 / 10 / 2025. Accepted 10 / 2 / 2026)

□ ABSTRACT □

The study examines the nature of Turkish–Iraqi relations, which over the past two decades have been marked by sharp fluctuations between cooperation and conflict. The economic factor has played a pivotal role in shaping these relations, while at the same time deepening structural imbalances and producing patterns of constrained dependency. The research therefore aims to analyze the impact of the economic factor on the political relations between the two countries during the period 2003–2023, while testing the applicability of interdependence theory in explaining this interaction. The study employs a descriptive–analytical approach, relying on quantitative tools (trade and investment statistics) as well as qualitative methods (analysis of bilateral agreements and political frameworks). The findings reveal that economic interdependence between Iraq and Turkey has been asymmetrical, with Ankara exploiting its trade and investment superiority, along with water resources, as instruments of political leverage. Iraq, by contrast, has been unable to translate its oil wealth into balanced influence. The study further demonstrates that interdependence, instead of fostering stability, has exacerbated political and security tensions. It concludes that classical interdependence theory is insufficient to explain relations characterized by asymmetry, and calls for a reconsideration of its application. The study recommends that Iraq diversify its economic partnerships and strengthen international legal frameworks to ensure equitable resource-sharing.

Keywords: Turkish-Iraqi relations, economic interdependence, political leverage, asymmetric trade, oil and water disputes, regional geopolitics.

Copyright **:** Latakia University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Postgraduate Student ,Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.**
** **Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.**
*** **Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria**

أثر العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية التركية العراقية في إطار نظرية الاعتماد المتبادل

ماريا بلال*

د. عفيف حيدر**

د. شادي شهيله***

(تاريخ الإيداع ١ / ١٠ / ٢٠٢٥. قُبِل للنشر في ١٠ / ٢ / ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

يناقش البحث طبيعة العلاقات التركية–العراقية التي اتسمت خلال العقدين الماضيين بتقلبات حادة بين التعاون والصراع، حيث لعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في تشكيل هذه العلاقات، لكنه في الوقت نفسه عمّق حالة عدم التوازن وأفرز أنماطاً من التبعية المقيدة. من هنا جاء هدف الدراسة المتمثل في تحليل أثر العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية بين البلدين في الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)، مع اختبار مدى قدرة نظرية الاعتماد المتبادل على تفسير هذا التفاعل. اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، مستنداً إلى أدوات كمية (إحصاءات التجارة والاستثمار) وأخرى نوعية (تحليل الاتفاقيات والسياسات الثنائية). أظهرت النتائج أن الاعتماد الاقتصادي بين العراق وتركيا اتسم بعدم التماثل، حيث استخدمت تركيا تفوقها التجاري والاستثماري وملف المياه كأدوات ضغط سياسي، في حين عجز العراق عن تحويل موارده النفطية إلى ورقة نفوذ متوازنة. كما بيّنت الدراسة أن الاعتماد المتبادل، بدلاً من أن يكون مدخلاً للاستقرار، زاد من حدة التوترات السياسية والأمنية. وتخلص إلى أن النظرية الكلاسيكية للاعتماد المتبادل تواجه قصوراً في تفسير العلاقات غير المتوازنة، مما يستدعي إعادة النظر في آليات التطبيق، مع توصية العراق بتنويع شراكاته الاقتصادية وتفعيل الأطر القانونية الدولية لتقاسم الموارد.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية–العراقية، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، النفوذ السياسي، التبادل التجاري غير المتوازن، نزاعات النفط والمياه، الجيوسياسية الإقليمية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA ٠٤

* **طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**

** **أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**

*** **أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تمثل العلاقات السياسية بين الدول انعكاساً لمجموعة معقدة من العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والأمنية، حيث تُشكِّل المصالح المشتركة، وخاصة الاقتصادية منها، حجر الأساس في بناء التحالفات وتعزيز التعاون أو إذكاء الخلافات بين الدول. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات التركية العراقية كدراسة حالة مثيرة للاهتمام، نظراً للتداخل العميق بين البلدين على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن التحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر في مسار هذه العلاقات.

تعد تركيا لاعباً إقليمياً رئيساً في الشرق الأوسط، وقد شهدت سياستها الخارجية تحولاً جوهرياً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، حيث اتجهت نحو تعزيز العلاقات مع جيرانها، ومن بينهم العراق، عبر آليات دبلوماسية واقتصادية. ومن ناحية أخرى، يشكل العراق ساحة حيوية لتركيا بسبب روابطهما التاريخية والجغرافية، مثل الحدود المشتركة، وقضايا المياه، والأقلية التركمانية، والمشكلة الكردية، فضلاً عن الموارد النفطية الهائلة التي يتمتع بها العراق.

لقد أدت التطورات السياسية والأمنية في العراق، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، إلى خلق بيئة ديناميكية أثرت بشكل مباشر في العلاقات الثنائية. فمن ناحية، سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في العراق عبر الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري، بينما واجهت تحديات أمنية بسبب الصراعات الداخلية في العراق ووجود الجماعات المسلحة. كما أن التنافس الإقليمي، خاصة مع إيران، أضاف بُعداً آخر من التعقيد إلى هذه العلاقات.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على التفاعل بين الاقتصاد والسياسة في واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيداً في المنطقة. كما تساهم في فهم أوسع لكيفية استخدام الدول للقوة الاقتصادية كأداة للتأثير السياسي، خاصة في بيئات مليئة بالتحديات مثل العراق. ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة إضافة نوعية للأبحاث الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، مع تقديم رؤى قد تكون مفيدة لصانعي القرار في كلا البلدين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية بين تركيا والعراق، مع التركيز على كيفية تشكيل المصالح الاقتصادية للسياسات الخارجية لكلا البلدين. وتسعى إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية، مثل: كيف يؤثر التبادل التجاري والاستثمارات التركية في العراق على التعاون السياسي بين البلدين؟ وما دور الموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه، في تحديد طبيعة هذه العلاقات؟ وكيف تؤثر المتغيرات الإقليمية والدولية، مثل الصراعات والأزمات الاقتصادية، على التحالفات بين تركيا وبغداد؟

طرائق البحث ومواده:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، بالاستناد إلى نظرية الاعتماد المتبادل كإطار نظري رئيس لفهم طبيعة التفاعل بين العامل الاقتصادي والعلاقات السياسية التركية العراقية. وتمثلت الأدوات البحثية فيما يلي:

١) المنهجية والأدوات

- التحليل الكيفي للسياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية بين البلدين.
- التحليل الكمي للإحصاءات الرسمية حول التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة.

- دراسة الوثائق الرسمية كالاتفاقيات الثنائية وتقارير الحكومات والمنظمات الدولية.

٢) نظرية الاعتماد المتبادل: الإطار التحليلي

تقدم نظرية الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory) تفسيراً لكيفية تحول الروابط الاقتصادية إلى قوة دافعة للتعاون أو مصدراً للتوتر السياسي. وفي الحالة التركية العراقية، تتجلى هذه النظرية من خلال:

- التبادل التجاري غير المتماثل الذي يزيد تأثير تركيا على القرار السياسي العراقي.
- أزمات الموارد المشتركة (كالمياه والنفط) التي تخلق اعتماداً متبادلاً هشاً.
- التداخل بين المصالح الاقتصادية والأجندات الأمنية، خاصة في مناطق النفوذ كإقليم كردستان.

واجهت الدراسة بعض التحديات، أبرزها:

- نقص الشفافية في بعض البيانات الرسمية، خاصة في فترات الأزمات.
- صعوبة فصل العامل الاقتصادي عن العوامل الجيوسياسية المؤثرة.
- التحيز المحتمل في المصادر الإعلامية ذات الخلفيات السياسية.

أسهم الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في تقديم رؤية متكاملة لتأثير الاقتصاد على السياسة، مع التأكيد على أن الاعتماد المتبادل بين تركيا والعراق يبقى عرضة للتقلبات بسبب عدم التماثل في القوة والموارد. وهذا ما ستعكسه تفاصيل التحليل في الأقسام اللاحقة.

النتائج والمناقشة:

أولاً. تطبيق نظرية الاعتماد المتبادل على العلاقات التركية–العراقية:

١. الأساس النظري للتطبيق:

تمثل العلاقات التركية–العراقية نموذجاً عملياً لنظرية الاعتماد المتبادل [١]، حيث يتجلى هذا الاعتماد في ثلاثة مستويات رئيسة:

- على الصعيد الاقتصادي، يتضح الاعتماد المتبادل من خلال التفاوت الكبير في الميزان التجاري الذي بلغ ذروته عام ٢٠١٣ بحجم ١٣ مليار دولار لصالح تركيا [٢]، ووجود أكثر من ١٥٠٠ شركة تركية تعمل في العراق [٣]، إضافة إلى اعتماد تركيا على النفط العراقي عبر خط أنابيب كركوك–جيهان [٤].
- في المجال الأمني، يظهر الاعتماد المشترك في التعاون لمكافحة الإرهاب [٥]، إدارة الأزمات الحدودية كمخيم بعشيقة [٦]، والتنسيق الأمني في مواجهة تنظيم داعش منذ ٢٠١٤ [٧].
- على المستوى الجيوسياسي، يتجلى الاعتماد في التنافس مع النفوذ الإيراني في العراق [٨]، التأثر بالسياسات الأمريكية في المنطقة [٩]، وإدارة ملفات إقليمية مشتركة [١٠].

٢. مؤشرات الاعتماد المتبادل:

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، فإن الاعتماد الاقتصادي ليس قيمة ساكنة، بل علاقة ديناميكية تتغير وفق السياق السياسي والأمني والنقدي. يُقاس الاعتماد المتبادل بثلاثة عناصر مترابطة حجم التدفقات، حساسية العلاقة، قابلية التكيّف أو الانفكاك [١]. بالنسبة للعلاقات التركية العراقية يقسم التسلسل الزمني للتبادل التجاري إلى مراحل مرتبطة بالسياق السياسي:

- المرحلة الأولى: ٢٠٠٣–٢٠٠٨ (إعادة الانفتاح بعد الغزو الأمريكي): ارتفع حجم التجارة من ٠.٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٦ مليارات عام ٢٠٠٨. هذه المرحلة تعكس اقتصاد إعادة الإعمار، دخول الشركات التركية إلى السوق العراقي، وغياب منافسين إقليميين فعّالين.
- المرحلة الثانية: ٢٠٠٩–٢٠١٣ (مرحلة الذروة): ارتفع حجم التجارة من ٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ذروة تاريخية بلغت ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٣. ترتبط الذروة بسياسة تصفير المشاكل التركية، الاستقرار النسبي قبل ظهور داعش، وتوسع نظام المقايضة النفطية.
- المرحلة الثالثة: ٢٠١٤–٢٠١٧ (الانهيار الجزئي): بدأ التراجع في حجم التجارة الخارجية من ١٠.٩ مليار دولار عام ٣٠١٤ ليصل إلى ٨ مليار فقط عام ٢٠١٧. التراجع مرتبط بسيطرة داعش، بالتالي إغلاق عدة طرق تجارية، والتوتر السياسي الحاد الناتج عن توغل تركيا شمال العراق وإقامة قاعدة عسكرية في بعشيقة.
- المرحلة الرابعة: ٢٠١٨–٢٠٢١ (التذبذب وعدم التعافي): هذه المرحلة تُظهر فشل العودة إلى الذروة، هشاشة الاعتماد تأثر التجارة البينية بالأزمة التركية الداخلية، حيث تراوح حجمها بين ٩.٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ و٨.٢ مليار دولار عام ٢٠٢١.

جدول (١): مؤشرات ذروة الاعتماد الاقتصادي بين العراق وتركيا (٢٠٠٣–٢٠٢١)

المؤشر	تركيا	العراق
جم التبادل التجاري	ذروة ١٣ مليار دولار (٢٠١٣) مع قدرة عالية على التعويض والتنويع	اعتماد استيرادي مرتفع، تراجع فعلي إلى ٨ مليارات بعد ٢٠١٤
تذبذب التبادل	منخفض التأثير على الاقتصاد الكلي التركي	مرتفع التأثير على السوق العراقية والاستهلاك
الاستثمارات المباشرة	12مليار دولار، مركّزة في شمال العراق، قابلة للانسحاب	استثمارات عراقية شبه معدومة في تركيا
كلفة الانفكاك	منخفضة نسبياً (بدائل إقليمية ودولية)	مرتفعة (محدودية البدائل وسرعة التأثر)
طبيعة القطاعات	بناء، طاقة، زراعة، سلع استهلاكية (قيمة مضافة)	نفط خام، مياه (قطاعات سيادية غير تصديرية)
درجة المؤسسية	إدارة مرنة، اتفاقات ظرفية، غياب التزام قانوني طويل الأمد	غياب أطر حاكمة ملزمة، ضعف القدرة التفاوضية
قابلية التسييس	مرتفعة: استخدام التجارة والمعابر كأداة ضغط	مرتفعة: تأثر مباشر بالقرارات السياسية والأمنية
طبيعة الاعتماد	اعتماد انتقائي قابل للإدارة	اعتماد هشّ وغير متكافئ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة التجارة التركية للأعوام (٢٠٠٣–٢٠٢١)، البنك الدولي– قاعدة بيانات نظام المعلومات المتكامل للتجارة العالمية (WITS)، قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية

نستنتج مما سبق أن التجارة التركية–العراقية مرتفعة الحجم لكنها منخفضة الاستقرار، الذروة لم تتحول إلى مسار دائم، العلاقة شديدة الحساسية للصدمات السياسية. هذا يقود إلى استنتاج أن العلاقة لا تمثل اعتماداً متبادلاً مستقراً، بل ارتباطاً اقتصادياً ظرفياً قائماً على الفرص لا على المؤسسات. حيث اتسمت العلاقة الاقتصادية بارتفاعات حادة وتراجعات متكررة، مع بلوغ ذروة استثنائية عام ٢٠١٣ لم تتحول إلى نمط مستدام. وهو ما يشير إلى اعتماد اقتصادي غير مؤسسي، عالي الحساسية للصدمات السياسية والأمنية، الأمر الذي يحدّ من صلاحية تطبيق نموذج الاعتماد المتبادل الكلاسيكي في تفسير هذه العلاقة.

٣. أنماط الاعتماد المتبادل:

أ. الاعتماد غير المتماثل: يظهر من خلال الهيمنة التركية في التجارة (٩٥% من الميزان التجاري)، والتفوق التقني التركي في مشاريع المياه (سد إليسو).

ب. الاعتماد الاستراتيجي: على خلاف بعض التقديرات التي تفترض وجود اعتماد استراتيجي تركي على النفط العراقي، تُظهر البيانات الكمية أن واردات تركيا من النفط العراقي لا تتجاوز ١٥–١٧% من إجمالي وارداتها النفطية، مع توفر بدائل متعددة منخفضة الكلفة. فوفق البيانات الرسمية متوسط واردات تركيا النفطية بين عامي ٢٠١٠–٢٠٢٢ يتراوح بين ٩٠٠ إلى ٩٥٠ ألف برميل يومياً، ومتوسط النفط المستورد من العراق حوالي ١٢٠–١٥٠ ألف برميل يومياً. كما تتمتع تركيا بمرونة عالية في تنويع مصادر النفط، حيث تعتمد على روسيا، أذربيجان، إيران (قبل العقوبات)، كازاخستان، السعودية. كما أن تركيا لم تشهد أزمة طاقة خلال فترات انقطاع خط كركوك–جيهان بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٧ وعام ٢٠٢٣، حيث تم تعويض النفط العراقي عبر الشحن البحري ومصادر بديلة وهذا يؤكد أن النفط العراقي ليس مورداً حرجاً لتركيا، فبينما تستطيع تركيا تعويض النفط العراقي خلال أسابيع، وتحمل كلفة إضافية محدودة، فإن العراق – ولا سيما إقليم كردستان – يعتمد على خط كركوك–جيهان لتصريف صادرات الشمال النفطية، وتكبد خسائر مباشرة قُدرت بأكثر من ١٢ مليار دولار خلال الإغلاقات المتكررة. وعليه، فإن علاقة الطاقة بين البلدين تعكس اعتماداً غير متماثل تميل كفته الاستراتيجية لصالح تركيا، بما يحدّ من صلاحية توصيفها كاعتماد متبادل متوازن.

ج. الاعتماد الهش: يتسم الاعتماد الاقتصادي التركي العراقي بدرجة عالية من الهشاشة، وهو ما يمكن رصده عبر أربعة مؤشرات رئيسة:

- التذبذب الزمني الحاد في حجم التبادل التجاري، حيث تراجعت التجارة من ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٨ مليارات عام ٢٠١٧ وعدم التعافي إلى مستوى الذروة رغم تحسن الأوضاع الأمنية، هذا التذبذب العالي يدل على اعتماد حساس للصدمات وغياب الاستدامة.
- التسييس المتكرر للعلاقات الاقتصادية واستخدامها كأداة ضغط، الي ظهرت باستخدام تركيا ورقة التجارة خلال أزمات سياسية كأزمة بعشيقة عام ٢٠١٦، وربط فتح المعابر بملفات أمنية (PKK، إقليم كردستان). فكلما زادت قابلية استخدام التجارة كأداة ضغط، زادت هشاشة الاعتماد.
- غياب الأطر المؤسسية الملزمة لإدارة الاعتماد، بغياب اتفاقية تجارة حرة شاملة، غياب آلية تحكيم دائمة، تعطّل مجلس التعاون الاستراتيجي لفترات طويلة. مقارنة بعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، يظهر أن العلاقة مع العراق غير مؤسسية وتعتمد على التفاهمات الظرفية.
- اختلال كلفة الانفكاك بين الطرفين، فتركيا قادرة على تنويع أسواق التصدير وتحويل تجارتها إلى الخليج وأفريقيا، مقابل محدودية البدائل العراقية اعتماد السوق العراقية على السلع التركية (خاصة الغذاء والإنشاءات). هذا الاختلال يعني هشاشة الاعتماد من الجانب العراقي وقوة المناورة من الجانب التركي.

تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن العلاقة، رغم كثافتها الكمية، تفتقر إلى الاستقرار البنيوي، مما يجعلها عرضة للانهيار عند كل صدمة سياسية أو أمنية.

ثانياً. التطور التاريخي للعلاقات الثنائية: تحليل التحولات الرئيسة منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم

بعد أن أسفر التحليل النظري للعلاقات التركية–العراقية عن كشف طبيعة الاعتماد المتبادل بين البلدين ومحدوديته في تفسير بعض التفاعلات، يبرز التساؤل حول كيفية تطور هذه العلاقات عملياً في الواقع السياسي. فمنذ العام ٢٠٠٣، شهدت العلاقات الثنائية تحولات جذرية تتراوح بين التعاون الاستراتيجي والمواجهة المباشرة، مما يستدعي

تتبع مسارها التاريخي لفهم أعمق لهذه الديناميكيات. ويمكن رصد ثلاث حقب رئيسة شكلت منعطفات حاسمة في هذه العلاقة:

١. مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي (٢٠٠٣–٢٠١١) حيث برز التناقض بين المصالح الاقتصادية والأجندات الأمنية.

٢. حقبة الربيع العربي وأزمة داعش (٢٠١١–٢٠١٧) التي كشفت عن هشاشة التحالفات الإقليمية.

٣. المرحلة الراهنة (٢٠١٧–الآن) التي تشهد تصاعد التوترات رغم الروابط الاقتصادية المتينة.

هذا التقسيم الزمني سيساعدنا في اختبار فرضية الاعتماد المتبادل على أرض الواقع، من خلال رصد كيف تفاعلت العوامل الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية في كل مرحلة، وكيف أثرت التحولات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل تحالفات البلدين بشكل متكرر.

١. مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي (٢٠٠٣–٢٠١١) التحولات الجوهرية في العلاقات التركية–العراقية:

شكل عام ٢٠٠٣ منعطفاً حاسماً في العلاقات التركية–العراقية، حيث اتسمت هذه الفترة بتناقضات صارخة بين المصالح الاستراتيجية والمواقف السياسية، تظهر من خلال الآتي:

أ. الموقف التركي من الغزو الأمريكي: رفضت تركيا، العضو في حلف الناتو، السماح باستخدام أراضيها لقوات التحالف لغزو العراق [٦]. يعود هذا الرفض إلى مخاوف أمنية من تفكك العراق، خشية من تصاعد النزعات الكردية الانفصالية، ومخاطر زعزعة استقرار المنطقة الحدودية [٦].

ب. تصاعد التوترات الأمنية، وظهرت من خلال:

- الملف الكردي: حيث تصاعد نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) من قواعده في شمال العراق [١١]، ترافق مع زيادة العمليات العسكرية التركية عبر الحدود (٢٤ عملية كبرى بين ٢٠٠٧–٢٠١١) [١١]، إضافة لظهور أزمة "الخيام" عام ٢٠٠٧ عندما قصفت تركيا قرى حدودية.
- قضية التركمان: تجلت في تصاعد المطالب التركمانية في كركوك وتأييد تركيا لها، تدخل تركيا في العملية السياسية لضمان تمثيل التركمان [١٢]، وأزمة علم تركمانيلي عام ٢٠٠٥ في كركوك.

ج. التغلغل الاقتصادي التركي: رغم التوترات السياسية، شهدت هذه الفترة نمو الاستثمارات التركية في شمال العراق (من ٥٠ شركة عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٥٠٠ عام ٢٠١١)، توقيع عقود إنشاءات كبرى بقيمة ٣.٥ مليار دولار [٣]، وزيادة التبادل التجاري من ٨٩٠ مليون دولار (٢٠٠٣) إلى ٥.٢ مليار (٢٠١١) [٢].

د. التفاعلات السياسية: زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لبغداد ٢٠٠٨ (الأولى منذ ١٨ عاماً)، افتتاح القنصلية التركية في أربيل ٢٠١٠، وأزمة حظر الطيران العراقي للطائرات التركية ٢٠١٠.

أسفرت هذه المرحلة عن تناقض صارخ في السياسة التركية تجاه العراق، حيث أدى الرفض المبدئي للغزو الأمريكي إلى توتر العلاقات السياسية مع بغداد، بينما ساهم الانفتاح الاقتصادي في تعزيز النفوذ التركي في الشمال، مما وضع الأسس لعلاقة معقدة تتأرجح بين التعاون والتنافس، وتتفجر بين الحين والآخر بسبب الملفات العالقة مثل القضية الكردية والوجود العسكري التركي.

على الرغم من هذه التوترات الأمنية، نجحت تركيا في ترسيخ وجودها الاقتصادي، مما خلق وضعاً متناقضاً سيستمر تأثيره في المراحل اللاحقة. هذه الديناميكية المزدوجة (رفض سياسي/انفتاح اقتصادي) ستشكل سمة دائمة للعلاقات الثنائية، لتتفجر مجدداً مع أحداث الربيع العربي. كما أدّت العلاقات الاقتصادية المباشرة بين تركيا

وحكومة إقليم كردستان، ولا سيما في مجال تصدير النفط دون موافقة الحكومة الاتحادية، إلى تعميق التوتر بين الدولتين، وتحويل الاقتصاد من أداة تعاون إلى عامل تقويض للسيادة. فقد أسهم تجاوز المؤسسات الاتحادية في إضعاف وحدة القرار الاقتصادي العراقي، وخلق قنوات اعتماد موازية عززت النفوذ التركي في شمال العراق على حساب الدولة المركزية. وعليه، فإن هذه العلاقات لا يمكن تفسيرها ضمن إطار الاعتماد المتبادل المتوازن، بل بوصفها نموذجاً للاعتماد المجزأ الذي يعكس هشاشة الدولة وتسييس الاقتصاد.

٢. مرحلة الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٤) تحوّلات الاستراتيجية التركية تجاه العراق:

شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في السياسة التركية نتيجة تفاعل عاملين رئيسين: صعود الفرص الاقتصادية وتداعيات الأزمة السورية، مما أنتج سياسة تركية متناقضة ظاهرياً، تجلت من خلال:

- **الطفرة الاقتصادية غير المسبوقة:** بلغ حجم التبادل التجاري ذروته التاريخية (١٣ مليار دولار عام ٢٠١٣) [٢]، متجاوزاً مستويات ما قبل ٢٠١١ بأكثر من ١٥٠%، وقد تركز في قطاعات الإنشاءات (٥٥% من الاستثمارات التركية) [٣]، الطاقة (خط أنابيب كركوك–جيهان يعمل بكامل طاقته) [٤]، والخدمات اللوجستية (ميناء فيش خابور) [٢]. أما آليات الدفع فقد اعتمدت على نظام المقايضة (نفط مقابل سلع) [١٣]، والتمويل التركي لمشاريع البنية التحتية (١.٢ مليار دولار قروض) [٣].
- **التداعيات الجيوسياسية للأزمة السورية**، تجلت في النقاط الآتية:

أ. التحالف مع إقليم كردستان: تمثلت في توقيع ٢٢ اتفاقية نفطية مباشرة مع أربيل [٨]، إضافة إلى فتح معبر إبراهيم الخليل التجاري (٢٠١٢) كممر بديل [٨]، وتدريب البيشمركة بواسطة خبراء أتراك [١٢].

ب. القطيعة مع بغداد: ظهرت من حلال تجميد المشاركة في مجلس التعاون الاستراتيجي (٢٠١٢-٢٠١٣) [٩]، أزمة اعتراض طائرة تركية تحمل وزير الطاقة الكردي (٢٠١٢) [٩]، ودعم تركيا للمحتجين في الأنبار (٢٠١٣) [١٤].

٣. التصعيد العسكري: تجلى في توسيع قاعدة بعشيقة (من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندي) [٦]، بالتوازي مع إنشاء ٣ مراكز استخباراتية جديدة [٦]، وعمليات قفل الحدود ضد حزب العمال الكردستاني (٢٠١٣) [١٢]

تكشف هذه المرحلة عن:

أ. تناقض السياسة التركية بين تعزيز العلاقات الاقتصادية وتصعيد التوترات السياسية.

ب. تحوّل تركيا من سياسة تصفير المشاكل إلى استراتيجية إدارة الأزمات.

ت. بداية تشكل تحالفات إقليمية جديدة (تركيا–كردستان العراق) على حساب العلاقات الثنائية التقليدية.

٣. أزمة داعش (٢٠١٤-٢٠١٧) الاختبار الحقيقي للعلاقات التركية–العراقية:

مع صعود تنظيم داعش في صيف ٢٠١٤، وجدت تركيا والعراق نفسيهما أمام تحدي وجودي فرض تحولاً جذرياً في ديناميكيات العلاقة بينهما. فمن ناحية، أدى التهديد المشترك إلى تعاون غير مسبوق في المجال الأمني، حيث قامت تركيا بتدريب أكثر من ٥,٠٠٠ عنصر من القوات العراقية في قاعدة بعشيقة [٧]، كما سمحت بمرور المساعدات العسكرية الدولية عبر أراضيها إلى العراق [١٥]، إضافة إلى مشاركتها في التحالف الدولي ضد داعش بغطاء جوي واستخباراتي [٧].

وفي تشرين الأول عام ٢٠١٦، أعيد تفعيل مجلس التعاون الاستراتيجي بعد توقف دام ٤ سنوات، حيث نتج عن اجتماع تركيا اتفاقية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب [١٥]، إعادة فتح خط أنابيب النفط كركوك–جيهان [٤]، وتعهد تركي بمساهمة في إعادة إعمار المناطق المحررة [١٥].

لكن تحت سطح هذا التعاون الرسمي، كانت هناك تيارات متضاربة تعكس تناقض المصالح، من جهة، دعمت تركيا بعض الفصائل في الأنبار عبر قنوات غير مباشرة، مثل صحوات الأنبار التي رأت فيها تركيا حاجزاً ضد النفوذ الإيراني [١٦]. في المقابل، تعمق التقارب العراقي–الإيراني بشكل غير مسبوق، حيث وصل التنسيق العسكري بين بغداد وطهران ذروته في معركة تكريت [١٧]، وأصبحت ميليشيات الحشد الشعبي قوة مؤثرة في المشهد السياسي [١٧].

هذه التناقضات خلقت وضعاً شبه غامض، فبينما كانت الطائرات التركية تقصف مواقع داعش شمال العراق، كانت تركيا تتهم بغداد بالتساهل مع الميليشيات الموالية لإيران [١٦]، وفي الوقت نفسه، بينما كان العراقيون يحاربون داعش في الموصل، كان قادة بغداد يتهمون تركيا بدعم الإرهاب في الأنبار [١٧].

٤. مرحلة ما بعد داعش (٢٠١٧–٢٠٢١) صراع النفوذ في ظل استمرار الاعتماد المتبادل:

بعد هزيمة تنظيم داعش العسكرية، دخلت العلاقات التركية–العراقية مرحلة جديدة من التوتر المعلن والتعاون الخفي، حيث برزت ثلاث قضايا رئيسة شكلت محور الخلاف بين البلدين:

أ. أزمة القواعد العسكرية التركية: تصاعدت الاحتجاجات العراقية الرسمية والشعبية ضد الوجود العسكري التركي في بعشيقة ومناطق أخرى، وأعلن العراق أن القوات التركية قوات احتلال في تصريح رسمي ٢٠١٨ [١٨]. مع ذلك استمرت العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني دون تنسيق مع الحكومة المركزية [١٩].

ب. أزمة المياه المتصاعدة: حيث أدى اكتمال بناء سد إليسو التركي على نهر دجلة ٢٠١٨ إلى آثار على الزراعة العراقية، إضافة إلى انخفاض حصة العراق المائية من ١٨ مليار م^3 إلى ٩.٥ مليار م^3 سنوياً، ترافق مع تحذيرات عراقية من كارثة إنسانية في المحافظات الجنوبية [٢٠].

ج. التنافس مع النفوذ الإيراني: حيث تصاعد دور فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران في المشهد السياسي، ترافق ذلك مع اتهامات تركية لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية [٢١]، ومعارضة تركيا لتعيين شخصيات مقربة من إيران في مناصب حساسة [٢٢].

رغم هذه التوترات، استمر التفوق التجاري التركي، وحافظت تركيا على موقعها كأكبر شريك تجاري للعراق [٢]، حيث بلغت الصادرات العراقية إلى تركيا ١.٥ مليار دولار فقط مقابل ٨ مليار واردات تركية (٢٠١٧) [٢]، ترافق ذلك مع استمرار هيمنة الشركات التركية على مشاريع إعادة الإعمار، خاصة في قطاعات الطاقة (٤٧% من المشاريع) [١٧]، النقل والمواصلات (٣٣% من العقود) [٣]، والبنى التحتية (٢٠% من الاستثمارات) [٣].

٥. التطورات الأخيرة (٢٠٢١–الآن) علاقات هشة تحت ضغوط متعددة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات بالغة التعقيد في العلاقات التركية–العراقية، حيث تداخلت العوامل الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية بشكل غير مسبوق، ظهر ذلك من خلال:

أ. مفاوضات خط أنابيب النفط، وصراع المصالح والوساطات. حيث تعثرت مفاوضات إعادة تشغيل خط كركوك–جيهان (المغلق منذ ٢٠١٤) بسبب الخلافات حول أسعار النقل ورسوم العبور، اعتراضات إقليم كردستان على شروط تركيا [٢٣]، وضغوط أمريكية لتفادي تعزيز الاقتصاد التركي [٢٤]. وفي آذار ٢٠٢٣، تم التوصل لاتفاق مبدئي يشمل تصدير ٢٥٠ ألف برميل يومياً عبر الخط [٢٣]، إضافة إلى تقاسم العائدات بين بغداد وأربيل بنسبة ٧٠%–٣٠% [٢٤].

ب. التصعيد العسكري ضد حزب العمال الكردستاني، حيث شنت تركيا عملية مخلب البرق (٢٠٢١) وعملية مخلب القفل (٢٠٢٢) في شمال العراق، أدت العمليات إلى: تدمير أكثر من ٥٠٠ هدف مشتبه به حسب مصادر تركية [٢٥]، نزوح ٥٠ ألف مدني في دهوك وأربيل [٢٦]، وتوتر العلاقات مع حكومة العراق (٢٠٢٢-٢٠٢٣) [٢٧]. وقد تراوحت ردود الفعل العراقية بين احتجاجات دبلوماسية رسمية، ودعوات لانسحاب القوات التركية، ترافقت مع تعاون أمني محدود في بعض المناطق [٢٦].

ت. تأثير الأزمة الاقتصادية التركية: التي تمثلت بتراجع الاستثمارات، حيث انخفضت الاستثمارات التركية المباشرة في العراق بنسبة ٣٧% (٢٠٢١-٢٠٢٣) [٢٧] بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية (فقدت ٦٠% من قيمتها) [٢٧]، صعوبات تحويل الأرباح بسبب الأزمة المصرفية العراقية [٢٨]، وتنامي المخاوف الأمنية للمستثمرين الأتراك [٢٩]. وكانت القطاعات الأكثر تضرراً هي قطاع الإنشاءات (انخفاض ٤٥% في المشاريع الجديدة) [٢٩]، قطاع الصناعات التحويلية (إغلاق ١٢ مصنعاً تركياً) [٢٨]، والخدمات اللوجستية (تراجع ٣٠% في النشاط) [٣٠].

من خلال ما سبق نستنتج أن خط الأنابيب تحول من قضية اقتصادية إلى اختبار للسيادة العراقية، ترافق مع تزايد الفجوة بين الخطاب السياسي المتشدد والتعاون الاقتصادي الضروري، مع ملاحظة تأثير العوامل الداخلية (الأزمة التركية) على السياسة الخارجية بشكل غير مسبوق. بالتالي، تلخص نتائج المراحل السابقة بالآتي:

أ. التحول الجيوسياسي: من تصفير المشاكل إلى التدخل المباشر، حيث شهدت السياسة التركية تحولاً جذرياً في التعامل مع العراق، يمكن رصده عبر مرحلتين رئيستين:

- مرحلة سياسة تصفير المشاكل (٢٠٠٢-٢٠١١)، حيث تبنت تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية تقوم على تعزيز العلاقات الاقتصادية كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب المواجهات العسكرية المباشرة، بالتوازي مع الوساطة في النزاعات الإقليمية. نجحت هذه السياسة في زيادة التبادل التجاري ١٠ أضعاف بين ٢٠٠٣-٢٠١١، وبناء شبكة علاقات مع جميع الأطراف العراقية. لا يمكن تفسير الطفرة الاقتصادية التركية-العراقية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ بوصفها انعكاساً لتحسن بنيوي في العلاقات الثنائية، بل باعتبارها نتاجاً لاقتصاد حرب غير مؤسسي. فقد أسهم انهيار الإنتاج المحلي العراقي، واعتماد آليات المقايضة النفطية، وغياب الرقابة المالية، إلى جانب الدور الوسيط لإقليم كردستان، في خلق نمو تجاري سريع لكنه هشّ، مرتبط بالظرف الأمني والسياسي أكثر من ارتباطه بأطر مؤسسية مستدامة. وهو ما يفسر عدم قدرة هذه الطفرة على التحول إلى نمط استقرار طويل الأمد.
- مرحلة التدخل المباشر (٢٠١١-الآن)، حيث تحولت سياسة تركيا إلى نشر قوات عسكرية مباشرة (بعشيقة، دهوك)، ترافقت مع عمليات عسكرية متكررة ضد حزب العمال الكردستاني، ودعم فصائل سياسية وعسكرية محددة. أسباب هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق يعود إلى فشل السياسة الاقتصادية في كبح التهديدات الأمنية، وتصاعد النفوذ الإيراني في العراق الذي ترافق مع تغير موازين القوى الإقليمية بعد الربيع العربي. ظهر خلال هذه المرحلة التنافس التركي-الإيراني الذي تجلى في التنافس على السيطرة على المنافذ الحدودية، كمعبر إبراهيم الخليل (تركيا) مقابل معبر شلمجة (إيران)، والتنافس على النفوذ السياسي من خلال دعم تركيا للكتلة السنية مقابل دعم إيران للكتلة الشيعية، إضافة إلى التنافس في الاقتصاد (الهيمنة التركية على التجارة مقابل السيطرة الإيرانية على قطاع الطاقة).

ب. التفاعل الاقتصادي-الأمني (الاقتصاد كأداة للنفوذ)، يظهر هذا التفاعل من خلال عدة مستويات:

- النموذج التركي في توظيف الاقتصاد، حيث استخدمت تركيا أدوات متعددة عبر عقود إعادة الإعمار، التي أدت لسيطرة الشركات التركية على ٦٠% من مشاريع إعمار المناطق المحررة، والاستثمار في البنية التحتية (ميناء الفاو الكبير، شبكات النقل)، إضافة إلى السيطرة على الموارد المائية من خلال مشروع GAP وسد إليسو. خلق هذا التفاعل آثاراً أمنية متعددة، أهمها خلق شبكة مصالح مرتبطة بتركيا، وتقليص هامش المناورة للخصوم السياسيين.
- تأثير العقوبات الدولية، فبالرغم من أن العقوبات على إيران –المنافس الرئيس لتركيا في العراق– أدت إلى تعطيل خطط الربط التجاري العراقي–الإيراني، وتحويل التجارة العراقية نحو تركيا (زيادة ٢٢% ٢٠١٩–٢٠٢١)، لكنها أيضاً قلصت الاستثمارات التركية بسبب المخاطر القانونية، وعقدت التعاون في قطاع الطاقة.

ت. ديناميكيات الداخل العراقي (إستراتيجية التقسيم الذكي)، تجلت من خلال علاقة تركيا مع حكومة بغداد المركزية، والتحالف مع إقليم كردستان، إضافة إلى العلاقة مع المكون السني. فالعلاقة مع الحكومة المركزية اتسمت بالتذبذب بين التعاون الرسمي (مجلس التعاون الاستراتيجي)، والخلافات الجوهرية (المياه، القواعد العسكرية)، بتأثير عدد من العوامل المرتبطة بالتوجه السياسي للحكومة العراقية (موالية لإيران أم مستقلة) والضغوط الأمريكية. أما التحالف مع إقليم كردستان فيقوم على المصالح الاقتصادية (النفط، التجارة) والأجندة الأمنية (مواجهة حزب العمال الكردستاني)، رغم مواجهته لبعض التحديات المرتبطة بتوتر العلاقات مع بغداد، وتذبذب مواقف الأحزاب الكردية. بينما تطورت العلاقة مع المكون السني من دعم سياسي محدود (٢٠١١–٢٠١٤) إلى تحالفات أمنية غير معلنة (دعم فصائل الأنبار)، الأمر الذي ترتب عليه العديد من المخاطر كالاتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية، وتفجير الصراع الطائفي.

بتحليل ما سبق نلاحظ:

- تحول تركيا من قوة تجارية إلى فاعل أمني–سياسي مباشر، كما فشل الاعتماد الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، بالتوازي مع تزايد تعقيد المشهد مع تنامي القوى غير الحكومية الفاعلة، بالتالي تبقى العلاقات رهناً بتوازنات إقليمية هشة.
- إذا كان الاعتماد المتبادل الكلاسيكي يفترض أن الروابط الاقتصادية تخفف الصراعات، فإن الحالة التركية–العراقية تقدم نموذجاً معكوساً حيث زادت التبعية الاقتصادية (من ٨٩٠ مليون دولار تجارة ٢٠٠٣ إلى ١٣ مليار ٢٠١٣) من حدة التوترات السياسية، خاصة حول المياه والنفط، مما يستدعي إعادة النظر في شروط تطبيق النظرية في سياقات الهيمنة الاقتصادية غير المتماثلة.
- تُظهر التحولات التاريخية أن العامل الاقتصادي في العلاقات الثنائية تحول من أداة لتصفير المشاكل إلى ورقة ضغط سياسي، حيث استخدمت تركيا تفوقها التجاري (٩٥% من الميزان) لتعزيز نفوذها، بينما لجأ العراق إلى دبلوماسية الموارد عبر أزمتي المياه والنفط، مما يكشف عن تحول نظرية الاعتماد المتبادل من إطار تفسيري إلى ساحة صراع فعلي.

ثالثاً. أثر العامل الاقتصادي في العلاقات التركية–العراقية:

بعد تتبع التطور التاريخي للعلاقات التركية–العراقية منذ ٢٠٠٣، والتي اتسمت بتقلبات حادة بين التعاون والصراع، يبرز السؤال الجوهري: كيف يمكن لنظرية الاعتماد المتبادل أن تفسر هذا التناقض الظاهر بين الترابط الاقتصادي المتعاظم (الذي بلغ ذروته بوصول التبادل التجاري إلى ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٣)، والتوترات السياسية المستمرة حول الملفات الأمنية والموارد؟ تُجيب الدراسة عن هذا الإشكال بالكشف عن أن طبيعة الاعتماد

الاقتصادي غير المتوازن حوّلت العلاقة من شراكة استراتيجية إلى نموذج هشّ من التبعية المقيدة، تُمارس فيه تركيا ضغوطاً سياسية عبر أدوات اقتصادية، بينما تحاول بغداد كسر هذه التبعية باستخدام ورقة الموارد (المياه والنفط) كأدوات للمقايضة السياسية، مما يؤكد محدودية تطبيق نموذج الاعتماد المتبادل الكلاسيكي في الحالات التي تختل فيها موازين القوى بشكل جوهري.

١. تحليل التبادل التجاري (التفاوت والتبعية):

إذا كان حجم التبادل التجاري هو المقياس الأبرز للعلاقات الاقتصادية، فإن الحالة التركية–العراقية تقدم مفارقة تستحق التدقيق: فبينما قفزت قيمة التبادل ١٥ ضعفاً خلال عقد واحد (٢٠٠٣–٢٠١٣)، أخفت هذه الأرقام فجوة هيكلية حيث احتكرت تركيا ٩٢% من الصادرات المصنعة مقابل ٨% فقط للعراق، مما يجعل من الضروري تحليل بنية هذه التجارة وانعكاساتها على موازين القوى. يظهر ذلك من خلال الهيكل التجاري غير المتوازن الذي كان له تأثيراً سياسياً عبر استخدام تركيا ورقة التجارة كضغط سياسي (تجميد مؤقت للصادرات ٢٠٢٠) [١٥]، ترافق مع عجز العراق عن تنويع الشركاء التجاريين رغم اختلال الميزان [١٩].

أ. تفكيك التكوين السلعي:

جدول (٢): البنية الهيكلية للتبادل

الصادرات التركية (المهيمنة)	الصادرات العراقية (المحدودة)
مواد البناء (٣٥%): إسمنت، حديد، بلاط	النفط الخام (٩٠% من إجمالي الصادرات)
المنتجات الغذائية (٢٥%): زيوت، سكر، دقيق	تمور (٥% فقط مع انخفاض مستمر)
سلع صناعية (٢٠%): أجهزة كهربائية، سيارات	منتجات بتروكيماوية أولية (٥%)
منسوجات (١٥%): ملابس جاهزة، أقمشة	زراعية (أقل من ١% بسبب شح المياه)

يظهر تحليل الجدول أن التركيبة تعكس اقتصاداً عراقياً مستهلكاً (يعتمد على السلع الجاهزة) مقابل اقتصاد تركي منتج، حيث أن نسبة التصنيع ٣% فقط من صادرات العراق مصنعة مقابل ٩٧% لتركيا [٢].

ب. الآليات التشغيلية: يتم إدارة التبادل من خلال نظام المقايضة النفطي، باستبدال النفط العراقي بسلع تركية (خاصة ٢٠١٢–٢٠١٤) [٤]، فنسبة ٤٠% من التجارة تمت عبر هذا النظام [١٧]. إضافة إلى التمويل المشروط من خلال قروض تركية بشرط التعاقد مع شركات تركية (مشاريع الكهرباء في البصرة ٢٠١٩) [٣]، مع وجود شبكات التهريب الموازية التي تظهر من خلال تجارة غير رسمية تقدر بـ ٢ مليار دولار سنوياً عبر معابر كردستان [٢٤].

ت. الآثار الاستراتيجية: أدى التفاوت في التبادل التجاري بين الدولتين إلى الهيمنة من قبل تركيا، الأمر الذي كان له العديد من التأثيرات والنتائج نلخصها بالآتي:

- التأثيرات السياسية: تحول التبادل إلى أداة ضغط تركية من خلال تجميد مؤقت للصادرات الغذائية أثناء أزمات سياسية (مثل أزمة بعشيقة ٢٠١٦) [١٥]، واختراق صنع القرار في العراق عن طريق تمويل حملات سياسية عراقية عبر شركات وهمية مرتبطة بتجار أتراك [٢٥].
- التداعيات الأمنية: من خلال تمويل الميليشيات، حيث تذهب ٣٠% من عائدات المعابر الحدودية لقوات الحشد الشعبي [٢٥]، بالإضافة إلى السيطرة على خطوط الإمداد، حيث يستخدم التحكم التركي بـ ٦٠% من واردات العراق الدوائية كأداة ضغط [١٩]. تتعقد بنية الاعتماد الاقتصادي التركي–العراقي بفعل تدخل فاعلين مسلحين غير دولتيين يسيطرون على جزء معتبر من الإيرادات التجارية والجمركية، ولا سيما عند المعابر الحدودية. هذا النمط من السيطرة يحوّل الاعتماد من علاقة بين دولتين إلى شبكة اقتصاد ظل، حيث تُفكك السيادة المالية وتُعاد توجيه العوائد بعيداً عن الخزينة العامة، مما يقوض قدرة الدولة العراقية على إدارة الاعتماد أو توظيفه سياسياً.

• النتائج الاقتصادية: تظهر من خلال إعاقة التنمية العراقية بإغراق السوق بالسلع التركية أفقد الصناعة المحلية قدرتها على المنافسة [١٤]، وتعميق التبعية، مثلاً ٨٠% من مواد البناء في مشاريع إعادة الإعمار مستوردة من تركيا [٣].

ث. السيناريوهات المستقبلية: استندت السيناريوهات المستقبلية للتبادل التجاري التركي–العراقي إلى تحليل المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية الحاكمة للعلاقة، مع الاعتماد على منهج السيناريوهات الاستشرافية بدلاً من التنبؤ الخطي. وقد بُني كل سيناريو على مجموعة افتراضات قابلة للاختبار مستمدة من الاتجاهات التاريخية (٢٠١٧–٢٠٢٣)، بما يسمح بتقدير احتمالات نسبية وتأثيرات متوقعة دون الادعاء بالحتمية.

جدول (٣): سيناريوهات التبادل التجاري المستقبلية

السيناريو	الاحتمالية	التأثير على التبادل
استمرار الوضع الراهن	٥٠%	تعميق التبعية العراقية
فرض عقوبات على تركيا	٢٠%	انكماش التجارة ٤٠%
تنويع العراق لشركائه	١٥%	خفض الحصة التركية إلى ٦٠%
أزمة ليرة تركية حادة	١٥%	إفلاس الشركات الصغيرة في العراق

الاستنتاجات الرئيسة:

١. التبادل غير متكافئ بتفوق تركي ساحق (٩٥% من الميزان التجاري) [١٤].

٢. أداة جيوسياسية أكثر منها علاقة اقتصادية صحية.

٣. إفقار الصناعة المحلية العراقية عبر الإغراق التجاري.

٤. تحوّل العراق من شريك إلى سوق استهلاكية مغلقة.

هذا التحليل يكشف كيف تُترجم القوة الاقتصادية إلى هيمنة سياسية في إطار نظرية الاعتماد المتبادل غير المتكافئ.

٢. الاستثمارات التركية وأدوات النفوذ:

بينما يُظهر التبادل التجاري مظاهر العلاقة الاقتصادية السطحية، تكشف الاستثمارات التركية المباشرة في العراق عن طبقة أعمق من التشابك الاستراتيجي، حيث تحوّلت شركات الإنشاءات التركية – التي تسيطر على ٥٥% من مشاريع إعادة الإعمار [٣] – إلى أدوات فعّالة لتعزيز النفوذ السياسي، عبر شبكات معقدة تربط رجال الأعمال الأتراك بالنخب المحلية والعشائرية، وهو ما يجعل السؤال المحوري: كيف تم توظيف هذه الاستثمارات التي تجاوزت ١٢ مليار دولار في شمال العراق وحدها [٣] كرافعة للهيمنة السياسية والأمنية؟

أ. آليات تحويل الاستثمارات إلى نفوذ سياسي:

بعد أن كشفت الأرقام عن حجم الهيمنة الاستثمارية التركية في العراق (١٢ مليار دولار في الشمال وحده) [٣]، يبرز السؤال المحوري: ما الأدوات الخفية التي حوّلت هذه الاستثمارات الظاهرية إلى نفوذ سياسي فعّال؟ تُجيب الدراسة عن هذا التساؤل عبر تفكيك أربع آليات رئيسة عملت كأدوات ناعمة لاختراق السيادة العراقية، بدءاً من الاحتكار القطاعي وصولاً إلى الشبكات الزبائنية، حيث تحوّل كل مشروع استثماري تركي إلى بوابة لنفوذ متعدّد الأبعاد. وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

جدول (٤): آليات تحويل الاستثمارات إلى نفوذ سياسي

الآلية	التطبيق العملي	الأثر
الاحتكار القطاعي	السيطرة على ٧٠% من مشاريع البنى التحتية في كردستان[٣]	إضعاف قدرة الحكومة المركزية على التنمية المستقلة
التمويل المشروط	قروض بشرط توظيف مقاولين أتراك (مشروع طريق أربيل–كركوك ٢٠١٥)[١٧]	ربط القرار التنموي بالمصالح التركية
الشبكات الزبائنية	تمويل عشائر عبر عقود تجارية (عشيرة الجبور في الموصل)[٢٥]	خلق ولاءات موازية للدولة
السيطرة على الخدمات	إدارة مطار أربيل الدولي بواسطة شركة تركية (٢٠١٧–الآن)[٢٠]	التحكم في حركة الأفراد والبضائع

يظهر الجدول السابق الهيمنة التركية على العراق من خلال:

١. الاحتكار القطاعي وهندسة التبعية الهيكلية من خلال تركيز الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية حيوية (٧٠% من البنى التحتية في كردستان) [٣] عبر شروط منح العقود (إعطاء الأولوية للشركات التركية)، وإغراق السوق بخدمات مدعومة من الحكومة التركية، كمشروع كهرباء دهوك (٢٠١٨) الذي حوّل المدينة إلى سوق مغلق للشركات التركية بنسبة ٩٠% [٣]. الأثر الجيوسياسي لذلك:

- تآكل السيادة التنموية: عجز العراق عن تنفيذ مشاريع كبرى دون الاعتماد على الخبرة التركية.
- إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي: تحويل المنطقة إلى ملحق للسوق التركية.
- أداة ضغط غير مباشرة: القدرة على شل الحركة الاقتصادية بتعطيل المشاريع الحيوية.

٢. التمويل المشروط واقتصاديات الإملاءات السياسية، من خلال ربط القروض والمنح بشروط سياسية مثل تعيين مستشارين أتراك في الهيئات التنفيذية [١٧]، ومنع التعاقد مع منافسين إقليميين (خاصة الإيرانيين والصينيين). من الأدلة على ذلك وثائق مسربة لعقد طريق أربيل–كركوك تشترط موافقة تركيا على أي تعديلات [١٧]. الأثر الاستراتيجي:

- السيطرة على صنع القرار: تغلغل البيروقراطية التركية في التخطيط التنموي العراقي.
- تقييد الخيارات السياسية: ربط استمرار التمويل بعدم معارضة السياسات التركية.
- إضعاف القدرة التفاوضية: خلق تبعية مالية دائمة.

٣. الشبكات الزبائنية وهندسة الولاءات الموازية من خلال بناء تحالفات مع فواعل غير حكومية عبر منح عقود تجارية مزيفة للعشائر (تمويل ١٥٠ عائلة نافذة في الأنبار، ٤٠% من شيوخ العشائر في نينوى يتلقون دعماً تركياً مباشراً [٢٥])، وتمويل انتخابات محلية لمرشحين موالين. مما أدى لآثار أمنية تتجلى بالآتي:

- تقويض سلطة الدولة: خلق مراكز قوى محلية تتبع لتركيا.
- تغذية الانقسامات: تعميم نموذج المحاصصة العشائرية.
- التدخل في الأمن الداخلي: استخدام العشائر كقوة ضغط ضد الحكومة المركزية.

٤. السيطرة على الخدمات واحتكار العصب الحضري من خلال الاستيلاء على منافذ الخدمات الحيوية، خاصة المطارات (حركة المسافرين)، شبكات الكهرباء (تحكم في إمدادات الطاقة)، والاتصالات (مراقبة تدفق المعلومات، حيث أن ٨٥% من بيانات الاتصالات في كردستان تُخزن في خوادم تركية [٢٠]). أدى ذلك إلى الهيمنة التركية من خلال:

- التحكم في حركة الأفراد: منع دخول شخصيات معارضة عبر مطار أربيل.
- اقتصاد المراقبة: جمع بيانات المستخدمين عبر شركات الاتصالات التركية.
- أداة عقاب جماعي: قطع الخدمات عن مناطق معينة كعقوبة سياسية.

لا يمكن توصيف الحضور الاقتصادي التركي في العراق بوصفه امتداداً مباشراً للاستعمار الاقتصادي في القرن التاسع عشر، حين كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية، غير أن ثمة استمرارية بنيوية في آليات الهيمنة الاقتصادية غير المباشرة. ففي كلتا الحالتين، جرى اختراق السوق المحلية عبر فتح تجاري غير متكافئ، وتفكيك القدرة الإنتاجية الداخلية، وتحويل الاقتصاد إلى تابع استيرادي. الفارق أن هذه الآليات تُمارَس اليوم ضمن منطق الجيو–اقتصاد الحديث لا ضمن منطق الإمبراطورية التقليدية، لذلك فإن هذه الآليات لا تمثل ظاهرة جديدة، بل هي تطوير حديث لاستراتيجية الاستعمار الاقتصادي العثماني في القرن ١٩، وتكييف لنموذج الشركات البريطانية الشرقية في الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى الدمج بين أدوات العولمة (الاستثمارات) والمحلية (العشائر).

جدول (٥): المقارنة الإقليمية للنفوذ التركي

الآلية	النموذج التركي	النموذج الإيراني	الفارق الجوهري
الاحتكار	قطاعات حيوية	الطاقة فقط	شمولية التركي
التمويل	قروض معلنة	تمويل سري	الشفافية النسبية
الزبائنية	عشائر سنية	ميليشيات شيعية	الانقسام الطائفي

هذه الآليات مجتمعة تُنتج:

- تبعية هيكلية غير قابلة للكسر دون تكلفة سياسية/اقتصادية فادحة.
- اختراق متعدد المستويات للدولة والمجتمع.
- إعادة تعريف السيادة في ظل العولمة.

ب. الأدوات الأمنية المموّلة بالاستثمارات:

- تمويل قوات البيشمركة: عن طريق تدريب ٥,٠٠٠ عنصر بواسطة خبراء أتراك (٢٠١٤–٢٠١٧) [٧]، وتوريد أسلحة بقيمة ١٢٠ مليون دولار عبر شركات واجهة [١٨].
- البنى التحتية العسكرية: إنشاء ٨ مراكز لوجستية تحت غطاء مشاريع تجارية [٦]، وشبكة طرق سريعة تصل إلى القواعد العسكرية التركية [٢٣].
- الاستخبارات الاقتصادية: استخدام شركات الاتصالات التركية (مثل كوزموبول) لجمع بيانات [٢٤]، وتوظيف ٣٠% من العاملين في المشاريع كمعلوماتيين [٢٥].

يوجد العديد من الأمثلة التي تعد مشاريعاً ذات أبعاد مزدوجة، أهمها:

- سد دجلة (٢٠٢٠): الغطاء الرسمي مشروع ري لمساعدة المزارعين، الواقع آلية للتحكم في تدفق المياه إلى العراق [١٢].
- مستشفى أربيل التخصصي: الإعلان منشأة طبية هدية من تركيا، الاستخدام الفعلي مركز لعلاج الجرحى الأتراك [١٥].
- مركز التسليم اللوجستي: الرسمي مستودعات بضائع، السري نقاط توزيع أسلحة للفصائل الموالية [١٨].

جدول (٦): المؤشرات الكمية للهيمنة

المجال	النسبة المسيطر عليها	القيمة
قطاع الإنشاءات	%٦٨	٨.٢ مليار دولار
إدارة المطارات	%٤٥	٣ مرافق رئيسة
شبكات الكهرباء	%٥٥	١٢ محطة توليد
الاتصالات	%٣٠	٤ شركات كبرى

ت. ردود الفعل العراقية ومحاولات فك الارتباط:

قامت الحكومة العراقية بعدد من المحاولات لفرك الارتباك مع تركيا وتخفيف الهيمنة عبر إجراءات قانونية كفرض ضرائب ٣٥% على الشركات التركية (٢٠٢١) [١٩]، وإلغاء ١٢ ترخيصاً لشركات متورطة بأنشطة مشبوهة [٢٤]. ومحاولة إيجاد بدائل صينية من خلال اتفاقيات مع شركات صينية لتنويع الاستثمارات (٢٠٢٢) [١٤]، لكنها لم تتجاوز ١٥% من الحصة التركية [٣]. فشلت المحاولات العراقية في مقاومة هذه الهيمنة بسبب:

- الفساد الهيكلي: ٤٠% من العقود تضمنت عمولات غير قانونية [٢٥].
- الانقسام السياسي: تواطؤ حكومة إقليم كردستان مع تركيا [٨].
- الحاجة الملحة: عجز العراق عن توفير بدائل محلية [١٤].

من خلال ما سبق، نلاحظ تشكيلاً لنموذج هيمنة جديدة، حيث تمكنت تركيا عبر هذه الآليات من تحويل الاستثمارات إلى قواعد نفوذ دائمة، إعادة إنتاج التبعية حتى في المناطق المحررة من داعش، اختراق السيادة العراقية دون مواجهة عسكرية مباشرة، وخلق شبكات ولاء تعمل كحاجز ضد أي تحرك معادٍ. هذا النموذج يقدم دليلاً على تحول الرأسمالية إلى سلاح جيوسياسي في الشرق الأوسط، حيث لم تعد القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة للهيمنة.

٣. أزمات الموارد:

في عالم تتعاظم فيه قيمة الموارد الطبيعية كأدوات نفوذ وليس فقط كمصادر اقتصادية، تتحول المياه والنفط من محركات تنمية إلى أدوات صراع خفية ومعلنة، تستخدمها الدول ليس فقط لتحقيق مصالحها، بل أيضاً لإعادة صياغة ميزان القوى الإقليمي. المثال الأوضح على هذه الظاهرة يتجسد في العلاقات التركية–العراقية، حيث تتشابك أزمات المياه والنفط في معادلة معقدة تعكس أوجه التنافس الجيوسياسي، وتكشف هشاشة البنية الإقليمية للأمن القومي العراقي.

في هذا السياق، تتحول الموارد من عناصر طبيعية إلى أوراق ضغط سياسي واستراتيجي، ضمن مشهد إقليمي يتسم بالتغيرات السريعة، والتنافس على النفوذ، وتراجع فعالية الأطر القانونية والمؤسساتية المشتركة، مما يؤدي إلى تآكل مساحات التعاون وتحولها إلى ساحات تنازع.

أ. أزمة المياه:

- **الخلفية الفنية المشاريع المائية كأدوات تحكم:**

أطلقت تركيا مشروع الأناضول الكبرى (GAP)، الذي يعد من أضخم المشاريع المائية في العالم، ويتضمن بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة طاقة كهرومائية على نهري دجلة والفرات. بالرغم من أهدافه التنموية المعلنة، فإن تأثيره على الدول المتشاطئة، خصوصاً العراق، كان كارثياً. فقد تقلصت حصة العراق من مياه نهر الفرات من حوالي ١٨ مليار م^3 سنوياً إلى ٩.٥ مليار م^3 فقط، ما تسبب في أزمة مائية حادة، تمثلت بتراجع حاد في القطاع الزراعي، لا سيما في الجنوب حيث انخفض إنتاج الأرز بنسبة وصلت إلى ٦٠% [١٢].

هذا التراجع لا يُقرأ فقط على أنه أثر بيئي، بل هو انهيار لنمط معيشي وسلة غذائية وطنية كانت تعتمد على زراعة الشلب كرمز للهوية الزراعية في الجنوب العراقي. إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض مستويات المياه أدى إلى تملّح الأراضي الزراعية وتلوث مصادر المياه، ما زاد من تعقيد الأزمة.

- **البعد السياسي المياه كورقة ضغط ومقايضة:**

لم تتعامل تركيا مع أزمة المياه كقضية فنية أو بيئية فقط، بل كأداة ضمن سياستها الخارجية. فقد تبنت الدبلوماسية المائية كأسلوب تفاوضي، مقايضةً بين الماء والنفط، وهو ما تجلى بوضوح عام ٢٠١٨ حين طرحت تركيا مقترحاً غير رسمي يقضي بزيادة إطلاق المياه مقابل حصولها على امتيازات نفطية من العراق.

ترافق ذلك مع فشل ذريع للآلية الثلاثية (تركيا–العراق–سوريا) لتقاسم المياه، نتيجة لغياب الإرادة السياسية وتضارب المصالح. كما أن تركيا، بإصرارها على اعتبار نهري دجلة والفرات أنهاراً عابرة للحدود" وليست دولية، تسعى لتكريس سيادتها المطلقة عليهما، رافضة الانخراط في اتفاقيات ملزمة [٤].

ب. صراع النفط البُعد الاقتصادي للصراع السياسي:

- **خط الأنابيب الاستراتيجي، الجغرافيا كبُنية تحتية للهيمنة:**

يمثل خط أنابيب كركوك–جيهان شرياناً حيوياً لصادرات العراق النفطية، بقدرة استيعابية تصل إلى ١.٥ مليون برميل يومياً. هذا الخط، الممتد من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، لم يكن بمنأى عن الصراع السياسي، بل أصبح إحدى ساحاته. الإغلاق المتكرر للخط، وخصوصاً منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣، كلّف العراق خسائر مباشرة قُدرت بحوالي ١٢ مليار دولار، عدا عن الخسائر غير المباشرة الناتجة عن تعطل الصادرات وفقدان الثقة بالبيئة الاستثمارية [١٧].

- **المناورات السياسية عبر دعم الإقليم ومواجهة المركز:**

منذ عام ٢٠١٢، دخلت تركيا في شراكة استراتيجية مع حكومة إقليم كردستان العراق، مكّنتها من تسويق النفط الكردي عبر أراضيها، بمعزل عن موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد. هذه الخطوة مثلت خرقاً واضحاً للسيادة العراقية، كما أسهمت في تعقيد المشهد القانوني حول ملكية وتصدير النفط.

رد بغداد كان برفض قاطع لهذه الاتفاقيات، ورفع دعاوى قانونية ضد تركيا في محاكم دولية، معتبرة أن تركيا تُشرعن تمرداً اقتصادياً داخل الدولة العراقية. هذا التوتر لم يكن نفطياً فحسب، بل عكس اصطفافاً سياسياً يتجاوز الاقتصاد نحو خلق توازنات بديلة في شمال العراق، ضمن رؤية تركية لاحتواء التمدد الإيراني والتأثير العربي في الإقليم[١٠].

ت. التأثيرات العكسية وارتداد الأزمات التركية على الداخل العراقي والتركي:

- **انهيار الليرة التركية وتشابك الأزمات الاقتصادية:**

الانهيار المتسارع في قيمة الليرة التركية بين ٢٠٢١ و٢٠٢٣ لم يكن أزمة محلية فحسب، بل امتد تأثيره إلى علاقاتها الاقتصادية مع العراق. فقد انخفضت الاستثمارات التركية في السوق العراقية بنسبة ٣٧%، ما أدى إلى إفلاس ١٢% من الشركات التركية العاملة هناك. وهو ما عكس هشاشة الوجود الاقتصادي التركي في بيئة غير مستقرة، رغم محاولات ترسيخه عبر العقود [١٤].

- **العقوبات الدولية والتضييق المالي:**

نتيجة لتعقيدات السياسة التركية في ملفات الطاقة، خصوصاً دعمها الأحادي لإقليم كردستان، دخلت مشاريع استراتيجية – مثل ميناء الفاو الكبير – في حالة جمود أو تأجيل، بفعل ضغوطات دولية وأزمات مالية ناتجة عن صراع المصالح. كما أقدمت بغداد على خطوة لافتة في عام ٢٠٢٣، بتحويل مستحقات تركيا المالية إلى عملة

اليورو بدلاً من الدولار، في محاولة لتقليص اعتمادها على النظام المالي الأميركي، ولكن أيضاً كرسالة سياسية تنمّ عن رغبة في تنويع الشركاء وتقييد النفوذ التركي [١٩].

بالنتيجة، تتداخل في أزمات الموارد التركية–العراقية مجموعة من الأبعاد: الجغرافيا السياسية، الأمن القومي، السيادة الاقتصادية، والبيئة. الصراع لم يعد مجرد خلاف تقني حول نسب تدفق المياه أو أسعار النفط، بل هو تجسيد لتحولات عميقة في طبيعة العلاقات الإقليمية، حيث تحاول كل دولة رسم حدود نفوذها بأدوات غير تقليدية.

العراق، في مواجهة هذه التحديات، يبدو عالقاً بين الحاجة لتعزيز أمنه المائي والنفطي، وبين ضرورة التعامل مع تركيا كشريك اقتصادي وجار جغرافي لا يمكن تجاهله. أما تركيا، فتمارس دورها كقوة إقليمية صاعدة، توظف الموارد لا فقط لخدمة مصالحها التنموية، بل لبناء نفوذ طويل الأمد في الجوار الجنوبي. في هذا الإطار، يصبح التعامل مع هذه الأزمات مسألة تتطلب تفكيراً استراتيجياً متعدد الأبعاد، يعتمد على بناء تحالفات قانونية إقليمية، وتوظيف الدبلوماسية الوقائية، وليس فقط إدارة الأزمات بعد نشوبها.

نلاحظ مما سبق أن الاقتصاد التركي في العراق هو أداة هيمنة أكثر منها شراكة، بالتوازي مع فشل الموارد (المياه/النفط) في أن تكون رافعة للتعاون، وتنامي دور الفواعل غير الحكومية في تشكيل العلاقات بين الدولتين، إضافة إلى حتمية تصادم المصالح مع استنفاد خيارات الاعتماد المتبادل.

وعند وضع الحالة التركية–العراقية في سياق مقارن محدود مع حالات إقليمية مماثلة، يتضح أن هشاشة الاعتماد لا تعود إلى خصوصية العلاقة الثنائية بقدر ما ترتبط ببنية الاعتماد غير المؤسسي في بيئات الدولة الضعيفة. فكما في حالتي إيران–العراق وروسيا–أوكرانيا، أدّى تسييس الاقتصاد وغياب الأطر الحاكمة إلى تحويل التبادل من أداة استقرار إلى مصدر قابل للتفكك عند أول صدمة سياسية، بخلاف نماذج الاعتماد المؤسسي المستقر كما في الحالة الجزائرية–التونسية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

١. عند إسقاط النتائج على الإطار النظري، يتضح أن الحالة التركية–العراقية لا تؤكد الفرضية الليبرالية الكلاسيكية التي تربط الاعتماد الاقتصادي بالاستقرار، بل تدعم المقاربات النقدية التي تشدد على دور عدم التماثل وغياب المؤسسية في تحويل الاعتماد إلى مصدر هشاشة. وبذلك، تمثل هذه الحالة اختباراً سلبياً لنظرية الاعتماد المتبادل، لا تطبيقاً مباشراً لها.

٢. يشير تزامن ارتفاع التبادل التجاري التركي–العراقي مع تصاعد التوتر السياسي إلى علاقة سببية مباشرة بين المتغيرين، بقدر ما يعكس خضوعهما لبنية وسيطة مشتركة تتمثل في ضعف المؤسسية وتسييس الاقتصاد. وعليه، فإن استمرار التبادل رغم التوتر لا يدحض فرضية هشاشة الاعتماد، بل يؤكد أن الاقتصاد يعمل في هذا السياق كأداة ضمن صراع سياسي أوسع، لا كآلية مستقلة لإنتاج الاستقرار.

٣. التحوّل الجوهري في طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا، حيث تطورت العلاقات التركية–العراقية من نموذج الاعتماد المتبادل إلى التبعية المقيدة.

٤. استخدام الاقتصاد كأداة جيوسياسية، حيث نجحت تركيا في توظيف الاستثمارات والتبادل التجاري كأدوات للضغط السياسي والأمني.

٥. تحول أزمات الموارد إلى رافعة للهيمنة وأداة للابتزاز السياسي عبر مشروع GAP المائي الذي قلص حصة العراق من المياه، وخط كركوك–جيهان النفطي.

٦. فشل التوازن الأمني–الاقتصادي، فرغم التعاون ضد داعش استمرت التوترات حول القواعد التركية، مما يؤشر لفشل النظرية الكلاسيكية للاعتماد المتبادل في حالات اختلال القوى.

ثانياً. التوصيات:

١. للحكومة العراقية:

- تنويع الشركاء الاقتصاديين وتعزيز العلاقات مع الصين والإمارات لتقليل التبعية لتركيا.
- إصلاح البنية التحتية للموارد، والاستثمار في تحلية المياه وتحديث شبكة الري لمواجهة شح المياه.
- تعزيز السيادة القانونية، ومقاضاة تركيا في المحافل الدولية لانتهاك اتفاقيات المياه الدولية.

٢. لتركيا:

- إعادة تقييم السياسات والتخلي عن سياسة التبعية المقيدة لصالح شراكة متوازنة تحفظ مصالح الطرفين.
- ضبط العمليات العسكرية واحترام السيادة العراقية في عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني.

٣. للمجتمع الدولي:

- وساطة نزيهة من خلال تشكيل لجنة دولية للإشراف على تقاسم مياه دجلة والفرات.
- دعم التنمية العراقية عن طريق تمويل مشاريع بديلة للبنى التحتية لتقليل الاعتماد على الشركات التركية.

٤. للباحثين:

- إعداد دراسات مقارنة أكثر تفصيلاً مع حالات مشابهة (مثل العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول أفريقيا)، مما يساهم في تعميم النتائج.

الخاتمة:

تمثل العلاقات التركية–العراقية نموذجاً صارخاً لتحول الاقتصاد إلى ساحة صراع جيوسياسي في القرن الحادي والعشرين. فمن خلال تحليل مسار هذه العلاقات (٢٠٠٣–٢٠٢٣)، يتضح أن تركيا نجحت في توظيف أدوات القوة الناعمة (استثمارات، تجارة) والقوة الصلبة (قواعد عسكرية، سيطرة على موارد) لفرض هيمنة متعددة الأبعاد. لكن هذا النموذج يحمل في طياته بذور أزمته، حيث تتصاعد المقاومة العراقية عبر البحث عن شركاء جدد وتفعيل الآليات القانونية.

النتيجة الأهم من هذا البحث هو أن الاعتماد المتبادل يتحول إلى استعمار اقتصادي عندما يختل ميزان القوى، مما يستدعي إعادة نظر جذرية في النظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية. مستقبل العلاقات سيتحدد بقدرة العراق على كسر حلقة التبعية، واستعداد تركيا لتقبل شراكة متوازنة.

References:

[١] R. Keohane and J. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little, Brown and Company, Boston, 1977.

[٢] Republic of Turkey Ministry of Trade, "Turkey-Iraq Trade Statistics 2013", Ankara, 2014.

[٣] A. Bakir, "Turkish Companies in Iraq: Economic Expansion and Political Influence", Middle East Journal, vol. 72, no. 3, pp. 421-440, 2018.

[٤] H. Aras, "Energy Cooperation Between Turkey and Iraq: The Kirkuk-Yumurtalik Pipeline", Insight Turkey, vol. 15, no. 2, pp. 145-162, 2013.

[٥] S. Altunışık, "Turkey and Iraq: Security Perspectives", Turkish Policy Quarterly, vol. 12, no. 4, pp. 89-97, 2013.

[٦] A. Özcan, "Turkey's Military Presence in Iraq: The Bashiqa Case", ORSAM Report No: 215, Ankara, 2017.

[٧] D. Romano and G. Gurses, "The Turkish-Iraqi Cooperation Against ISIS", Middle East Policy, vol. 24, no. 1, pp. 107-122, 2017.

[٨] B. Aras and E. Akpınar, "Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East", Middle East Policy, vol. 24, no. 3, pp. 121-133, 2017.

[٩] S. Çamurcu, "US Factor in Turkish-Iraqi Relations", Perceptions, vol. 22, no. 2, pp. 45-66, 2017.

[١٠] M. Gürkan, "Regional Dynamics in Turkish-Iraqi Relations", Turkish Studies, vol. 19, no. 3, pp. 467-487, 2018.

[١١] H. Türkmen, "The Turkmen of Iraq and Turkish Foreign Policy", Turkish Studies, vol. 9, no. 3, pp. 519-540, 2008.

[١٢] M. Gunter, "Turkey and the Kurdish Question", Journal of Muslim Minority Affairs, vol. 28, no. 1, pp. 111-121, 2008

[١٣] K. Kirisci, "Turkey's Energy Strategy", Brookings Institution Report, Washington, 2013.

[١٤] M. Hakan Yavuz, "Social and Political Transformations in Iraq", British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 42, no. 4, 2015.

[١٥] Republic of Turkey, "Minutes of Strategic Cooperation Council", Ankara, 2016.

[١٦] M. al-Tamimi, "Sunni Armed Groups in Western Iraq", Washington Institute, 2017.

[١٧] A. Savran, "Iran's Expanding Influence in Iraq", ORSAM Report No. 215, 2016.

[١٨] S. Alpay, "Turkey's Military Presence in Iraq", ORSAM Security Report No. 45, 2020.

[١٩]D. Romano, "The PKK in Northern Iraq", Turkish Studies, vol. 21, no. 4, 2020.

[٢٠] H. Türkmen, "The Water Crisis in Turkish-Iraqi Relations", Journal of Middle East Studies, vol. 48, no. 2, 2021.

[٢١] M. al-Tamimi, "Iran's Influence in Post-ISIS Iraq", Washington Institute, 2020.

[٢٢] B. Aras, "Iran-Turkey Competition in Iraq", Middle East Policy, vol. 26, no. 3, 2019.

[٢٣] H. Aras, "The Kirkuk-Ceyhan Pipeline Dispute", Middle East Energy Report, vol. 15, no. 2, 2023.

[٢٤] K. Kirisci, "US Policy on Turkey-Iraq Energy Relations", Brookings Institution, 2022.

[٢٥] Turkish Ministry of Defense, "Counterterrorism Operations in Northern Iraq", Ankara, 2023.

[٢٦] D. Romano, "The Human Cost of Turkey's PKK Operations", Kurdish Studies Journal, vol. 11, no. 1, 2023.
[٢٧] M. Hakan, "Turkey's Economic Crisis and Middle East Policy", Middle East Journal, vol. 77, no. 1, 2023.
[٢٨] Iraq Investment Commission, "Foreign Investment Report 2023", Baghdad, 2023.
[٢٩] A. Yıldırım, "Turkish Investments in Iraq: 2023 Report", Istanbul Chamber of Commerce, 2023.
[٣٠] S. Alpay, "Turkey's Logistics Sector in Iraq", ORSAM Economic Report No. 89, 2023.